النشرة الإخبارية
لمنظمة العفو الدولية
ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٣
December 1993

باكستان

ضحايا التعذيب يروون ما كابدوه

على مدى العامين الماضيين حصلت منظمة العفو الدولية على عشرات الشهادات من ضحايا التعذيب في باكستان، والذين تعرضوا لعصب العينين والضرب بالعصي والهراوات الجلدية، والمباعدة بين الساقين مما يسبب ألماً شديداً، فضلاً عن الضرب في الأعضاء التناسلية. كما علق بعض الضحايا في وضع مقلوب، بينما جُرد آخرون من ثيابهم وربطوا في سيارات راحت تجرهم في الشوارع وهم عرايا. وحُرم البعض من الطعام والنوم لفترات طويلة، أو تعرضوا لعمليات إعدام وهمية، كما تعرض عدد من السجينات للاغتصاب.

وتلجأ الشرطة إلى التعذيب للحصول على معلومات أو انتزاع اعترافات من الضحايا، أو لإذلالهم وترويعهم وإرهابهم. وكان من بين ضحايا التعذيب سجناء سياسيون وأشخاص مشتبه فيهم جنائياً، بالإضافة إلى مواطنين عاديين ترغب الشرطة في ابتزاز المال منهم. كما قامت بعض الأحزاب السياسية بسجن وتعذيب عدد من خصومها السياسيين المنشقين عليها، ولجأ بعض ملاك الأراضي في المناطق الريفية إلى تعذيب الأجراء من العاملين الزراعيين، وذلك بعلم السلطات ورضاها.

وقد لقي ما لا يقل عن ٧٥ شخصاً حتفهم في حجز الشرطة خلال عام١٩٩٢، وكان يتم في بعض الأحيان افتعال «مصادمات» مدبرة كستار للتغطية على هذه الوفيات. كما شهد عام ١٩٩٢ إعدام حوالي ٢٠ شخصاً خارج نطاق القضاء، إلا أن الأدلة التي جمعتها منظمة العفو الدولية تشير إلى أن هذا الرقم أقل من العدد الحقيقي، وأن البعض، على الأقل، من ضحايا أعمال القتل التي وقعت أثناء هذه «المصادمات» المزعومة قد أعدموا في واقع الأمر خارج نطاق القضاء.

وفي جميع الحالات تقريباً، كان أولئك الذين بيدهم السلطة يمارسون أعمال التعذيب والقتل ثم يفلتون من العقاب، حيث واجه الضحايا صعوبات في تقديم شكاوى ضد الشرطة؛ ومن النادر إجراء محاكمات لأفراد الشرطة أو الجيش، أما إدانتهم فهي أمر أكثر ندرة.

هذا، وقد ناشدت منظمة العفو الدولية حكومة السيدة بي نظير بوتو، التي انتخبت مؤخراً، أن تبادر بالإعراب علانية عن إدانتها لممارسة التعذيب، وأن تقوم بالتحقيق في كافة ادعاءات التعذيب والإعدام خارج نطاق القضاء، وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان، على أن يتم تقديم مرتكبي هذه الانتهاكات إلى ساحة العدالة. □

• باكستان: التعذيب والوفيات في الحجز والإعدامات خارج نطاق القضاء (رقم الوثيقة: ASA 33/05/93

الصين

قامت هو زياوتيان، زوجة سجين الرأي الصيني وانغ جونتاو، بزيارة للندن في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، في أول رحلة لها خارج الصين، وذلك في إطار حملة مناشدات عالمية لصالح زوجها، الذي يُعدُّ من الشخصيات البارزة في الحركة المؤيدة للديمقراطية في بكين، والمحتجز حالياً في أحد المستشفيات العسكرية حيث يعاني من مرض مزمن. ويقضي جونتاو حكماً بالسجن لمدة ١٣ عاماً بتهمة ارتكاب أفعال «معادية للثورة». وهو يعاني من التهاب كبدي مزمن ومن مرض بالقلب. وتناشد هو زياوتيان المجتمع الدولي السعي للإفراج عن زوجها وإنقاذ حياته من خلال الضغط على الحكومة الصينية. ومابرحت منظمة العفو الدولية تسعى لإطلاق سراحه منذ عام ١٩٨٩ .

الولايات المتحدة الأمريكية

إعدام ثلاثة أحداث في انتهاك للمعايير الدولية

منذ بداية العام الجاري وحتى الآن، أعدم في الولايات المتحدة الأمريكية ثلاثة متهمين أحداث (اثنان منهم زنجيان والثالث من أصل أمريكي لاتيني)، مما يعدُّ انتهاكاً للمعايير الدولية التي تحرم إعدام من كانوا دون الثامنة عشرة وقت ارتكاب الجريمة.

وقد أعدم اثنان من هؤلاء في ولاية تكساس (آخرهما في أغسطس/آب)، بينما أعدم الثالث في ولاية ميزوري (وهي المرة الأولى التي يُنفذ فيها حكم بالإعدام في هذه الولاية منذ أكثر من ٦٠ عاماً). والمعروف أن الولايات المتحدة الأمريكية هي واحدة من ست دول فقط نفذت فيها أحكام بالإعدام في متهمين أحداث خلال السنوات الخمس الماضية (الدول الخمس الأخرى هي: إيران وباكستان والسعودية والعراق ونيجيريا).

وقد أظهرت الدراسات التي أجرتها منظمة العفو الدولية أن معظم المتهمين الأحداث المحكوم عليهم بالإعدام في الولايات المتحدة ينتمون إلى فئات تعاني من الحرمان الشديد، ويتسمون بمعدل ذكاء دون المتوسط، فضلاً عن إصابتهم بمرض عقلي أو تلف في المخ. كما لم يُهيأ لكثيرين منهم دفاع قانوني كافٍ خلال محاكمتهم، بل إن حداثة سن المتهم لم تُعتبر من العوامل المخففة للحكم خلال نظر عدد كبير من القضايا.

ومن ناحية أخرى، حثت منظمة العفو الدولية الحكومة الأمريكية على العدول عن تحفظاتها على المادة ٦ من «العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية»، والتي تحرم إعدام المدانين من الأحداث.

هذا، ويوجد في الوقت الحالي ما لا يقل عن ٣٦ من المذنبين الأحداث المحكوم عليهم بالإعدام في ١٢ ولاية من الولايات الأمريكية. □

إسرائيل/الأراضي المحتلة

عرفات يؤكد التزام منظمة التحرير بحقوق الإنسان

تعهد ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، بإدراج كافة معايير الإنسان المعترف بها دولياً في التشريعات الفلسطينية؛ وقد جاء ذلك في ختام اجتماع عقده في تونس مع وفد من منظمة العفو الدولية. كما أكد عرفات استعداد منظمة التحرير الفلسطينية للتعاون بشكل كامل مع المنظمات المحلية والدولية المعنية بحقوق الإنسان.

وكان وفد منظمة العفو الدولية قد التقى مع مسؤولين من منظمة التحرير الفلسطينية وأعضاء في «الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان»، خلال زيارة قام بها الوفد إلى تونس في أكتوبر/تشرين الأول، واستغرقت خمسة أيام. وقد أكدت منظمة العفو الدولية أهمية الإسراع بإعداد برامج تدريبية في مجال تعليم حقوق الإنسان في المدارس والجامعات. ورحبت منظمة العفو الدولية بما أبدته منظمة التحرير الفلسطينية من استعداد لإعطاء الأولوية لهذه البرامج التدريبية والتعليمية.

ومن جهة أخرى، تقوم منظمة التحرير الفلسطينية حالياً بالإعداد لتأسيس «الهيئة الوطنية الفلسطينية العليا لحقوق الإنسان»، والذي أشار إليها الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات بقوله: «إنني حريص كل الحرص أن تكون هذه الهيئة مستقلة وأن تحظى بالحماية من أي تدخل». وقد أصدر رئيس منظمة التحرير الفلسطينية مرسوماً في ٣ أكتوبر/تشرين الأول يقضي بتأسيس هذه الهيئة الفلسطينية الجديدة بصفة رسمية.

وقد جاءت المناقشات التي أجراها وفد منظمة العفو الدولية في تونس في أعقاب زيارة مماثلة قام بها الوفد في الأسبوع السابق إلى إسرائيل والأراضي المحتلة، حيث التقى مندوبو المنظمة مع مسؤولين إسرائيليين وفلسطينيين ومع أعضاء في جماعات حقوق الإنسان. □

ساعد بقلمك إخوة لك في الإنسانية

مناشدات عالمية

إن مناشدة منك إلى السلطات قد تساعد ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الذين نعرض حالاتهم فيما يلي. بوسعك أن تساعد على تحرير سجين من سجناء الرأي، أو إيقاف التعذيب، أو إعاوة الحرية للأحد ضحايا «الاختفاء»، أو الحيلولة دون إعدام شخص ما.
الضحايا كثيرون، والانتهاكات شتى، وكل مناشدة لها قيمتها ووزنها.

إثيوبيا

يوسف أيلي باتي Yosef Ayele Bati : مدرس سابق من منطقة بالي في جنوب السودان، ويبلغ من العمر ٣٥ عامًا؛ قام ضباط أمن مجهولين بإلقاء القبض عليه في إديس أبابا في ٢٧ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٢، ولم يره أحد منذ ذلك الحين، رغم ما بذلته عائلته من جهود مكثفة للبحث عنه في جميع مراكز الشرطة والسجون الرسمية في أديس أبابا.

وكان باتي، عند إلقاء القبض عليه، لايزال يعاني من تدهور صحته من جراء ما كابده من التعذيب والمعاملة السيئة خلال فترة اعتقاله التي دامت ١٠ سنوات في ظل الحكم الوحشي للرئيس السابق منغستو هايلي - مريم. والجدير بالذكر أن الآلاف من أفراد جماعة أوورومو العرقية أو «القومية» كما تُعرف في إثيوبيا)، قد تعرضوا، مثل باتي، للتعذيب والاعتقال بدون تهمة ولا محاكمة أثناء فترة حكم الرئيس منغستو، وذلك للاشتباه في تواطؤهم مع جماعة المعارضة المسلحة المعروفة باسم «جبهة تحرير أوورومو».

وبعد الإطاحة بحكم الرئيس منغستو في عام ١٩٩١، انضمت «جبهة تحرير أوورومو» إلى الحكومة الانتقالية التي تشكلت آنذاك، ولكن في أعقاب تشكيل حكومة جديدة برئاسة الرئيس ميليز زناوي في عام ١٩٩٢، اعتقل قرابة ٢٥ ألف ممن اشتُبه في انتمائهم إلى «جبهة تحرير أوورومو»؛ وكان من بينهم أعضاء في قوات الميليشيا المسلحة التابعة للجبهة، فضلاً عن مدنيين، ضمنهم نساء وأطفال. وقد أُطلق سراح معظم المعتقلين في مطلع عام ١٩٩٣، بينما لم ترد أية أنباء عن يوسف أيلي باتي. كما اعتقل مئات آخرون من جماعة أوورومو العرقية خلال عام ١٩٩٣، وتعتقد منظمة العفو الدولية أن بينهم كثيرين من سجناء الرأي، حيث اعتقلوا دونما سبب سوى معارضتهم السلمية للحكومة، وإن كان من المحتمل أن هناك آخرين كانوا ضالعين في أنشطة معارضة تتسم بالعنف.

يرجى كتابة مناشدات تحث على التحقيق بشكل عاجل في قضية «اختفاء» يوسف أيلي باتي، وتعرب عن القلق على سلامته، وتطالب بتقديمه للمحاكمة إن كانت قد وُجّهت إليه تهمة جنائية معترف بها، مع مراعاة كافة الضمانات والإجراءات القانونية المقررة، وإلا فليطلق سراحه فوراً؛ ترسل المناشدات إلى:

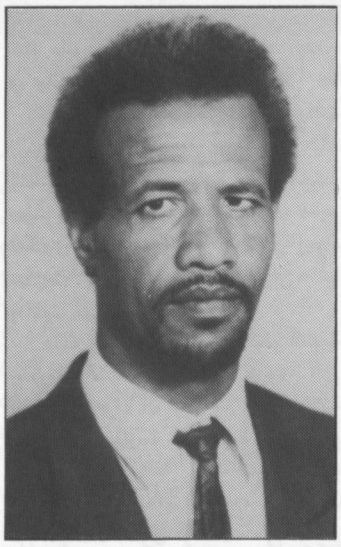

President Meles Zenawi, Office of the President, Addis Ababa, Ethiopia.

كوبا

سجناء الرأي لويس غراف دي برالتا موريل Luis Grave de Peralta Morell (٣٥ عامًا)، (انظر الصورة أدناه)، وروبير رودريغيز ليفا Rubier Rodriguez Leyva (٢٩ عامًا)، وأرخميديس رويز كولومبي Arquimedes Ruiz Columbie (٤٠ عامًا)، وكارلوس أورني كاباليرو Carlos Orne Caballero (٢٧ عامًا): وجميعهم علماء ألقي القبض عليهم في فبراير/شباط ١٩٩٢ في مدينة سانتياغو دي كوبا، ووجهت إليهم تهمة «التمرد»، وذلك بسبب معارضتهم السلمية للحكومة الكوبية. وقد حُكم على لويس غراف دي برالتا بالسجن لمدة ١٣ عامًا، وعلى روبير رودريغيز بالسجن ١٠ سنوات، وعلى كل من الاثنين الآخرين بالسجن ثماني سنوات.

وكان لويس غراف دي برالتا قد فُصل من عمله في جامعة أورينت حيث كان يعمل أستاذاً للفيزياء، قبل قرابة عام ، وذلك إثر استقالته من «الحزب الشيوعي الكوبي». وقد ألف آنذاك كتاباً انتقد فيه الحكومة الكوبية، ثم وزعه على أصدقائه الذين كان يناقش معهم فكرة تشكيل جماعة يطلق عليها اسم «نويفا جنراثيون» (الجيل الجديد)، وتسعى لمعارضة الحكومة بالوسائل السلمية. وأفادت الأنباء أن السلطات ادعت أثناء المحاكمة أن العلماء الأربعة كانوا يحاولون نشر أحد فيروسات الكمبيوتر، ولكنها لم تقدم أي دليل واضح على هذا الادعاء. كما اعتُبر كتاب لويس غراف دي برالتا دليلاً ضد العلماء الأربعة.

وقد احتجز السجناء الأربعة في بادئ الأمر في سجن بونياتو في مدينة سانتياغو دي كوبا، وفي فبراير/شباط ١٩٩٣ نُقل لويس غراف دي برالتا وروبير رودريغيز إلى سجن كامافي المشدد الحراسة، بعد إضرابهم عن الطعام؛ ويُقال إنهم تعرضوا للعقاب عدة مرات بسبب احتجاجهم على حبسهم وعلى أوضاع السجن. ويُذكر أن العلماء الأربعة جميعاً كانوا يعملون فيما مضى في الأكاديمية الكوبية للعلوم، ونُشرت لهم أبحاث في كوبا وخارجها.

يُرجى كتابة مناشدات تطالب بالإفراج فوراً ودون قيد أوشرط عن كل من لويس غراف برالتا موريل، وروبير رودريغيز ليفا، وأرخميديس رويز كولومبي، وكارلوس أورني كاباليرو، ثم إرسالها إلى:

Dr Fidel Castro Ruz, President of the Councils of State and Ministers, Havana, Cuba.

تركيا

باكي إردوغان Baki Erdogan: خريج جامعي يبلغ من العمر ٢٩ عامًا؛ اعتُقل في مقاطعة سوكي بمنطقة أيدين بغرب تركيا في ١٠ أغسطس/آب ١٩٩٣، وخضع للاستجواب في مقر شرطة أيدين طيلة ١١ يومًا كان خلالها في عزلة تامة عن العالم الخارجي. وفي ٢١ أغسطس/آب نُقل إلى المستشفى حيث توفي في اليوم نفسه.

وقد اخفت الشرطة نبأ وفاة باكي إردوغان لمدة يومين، ولم يُسمح لوالده ومحاميه بحضور تشريح الجثة. ورغم أن تقرير التشريح أورد قائمة طويلة بالجروح القطعية والكدمات التي وجدت على كافة أجزاء جسم باكي إردوغان، فإنه لم يرجع وفاته إلى هذه الإصابات، بل قرر أنه توفي من جراء «قصور في الجهاز التنفسي».

وقد أفادت امرأة، كانت معتقلة في مقر شرطة أيدين في نفس الوقت الذي اعتُقل فيه باكي إردوغان، بأنها شاهدته وهو يُقتاد إلى دورة المياه عارياً إلا من ملابسه الداخلية؛ وأضافت قائلة: «كان معصوب العينين ولا يقوى على السير إلا بالكاد». كما سمعت المرأة أفراد الشرطة وهم يستجوبون باكي إردوغان، ووصفت ذلك بقولها: «ترامت إلى سمعي أصوات وقوع جسم ثقيل؛ لقد جعلوه يصرخ متأوهاً حتى أنني سددت أذني لكيلا أسمع».

وحتى أكتوبر/تشرين الأول، لم يكن قد تم الشروع في محاكمة من زُعم أنهم قاموا بتعذيب باكي إردوغان.

والجدير بالذكر أن ١٤ شخصاً لقوا مصرعهم في الحجز في تركيا، من جراء التعذيب على ما يبدو، خلال الشهور العشرة الأولى من عام ١٩٩٣ . وقد نظمت «اللجنة الأوروبية لمنع التعذيب» برنامج زيارات لمراكز الشرطة التركية، وخلصت منها إلى أن ممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة البالغة القسوة ضد الأشخاص المحتجزين لدى الشرطة لاتزال أمراً متفشياً في تركيا، وأن مثل هذه الأساليب تُمارس ضد عامة المشتبه فيهم جنائياً والأشخاص المحتجزين بموجب قوانين مكافحة الإرهاب على حد سواء.

يرجى كتابة مناشدات تطالب بإجراء تحقيق شامل نزيه بخصوص وفاة باكي إردوغان، وتحث على وضع ضمانات تكفل حماية سائر المعتقلين من التعرض للتعذيب، ثم تُرسل المناشدات إلى:

Mehmet Gazio lu, Minister of Interior, Içisleri Bakanligi, 06644 Ankara, Turkey.

☚ تنبيه: لا يجوز لأعضاء منظمة العفو الدولية إرسال أي مناشدات للسلطات في بلدانهم

تحت الأضواء
منظمة العفو الدولية

حالات «الاختفاء» في ولايتي جمّو وكشمير، والبنجاب في الهند

أين ابننا؟

والدا نذير أحمد مسري، وهو معلم يبلغ من العمر ٣٦ عاماً، «اختفى» من بلدة سرينغار في ولاية جمو وكشمير بعد أن قبض عليه الجيش في يونيو/حزيران. ويعتقد أبواه سبب القبض عليه هو قيامه بتعليم مبادئ الإسلام لتلاميذه، ولا يعرفان إن كان ابنهما قد مات أم لايزال على قيد الحياة. وفي سبتمبر/أيلول أقرت الحكومة بأن نذير أحمد مسري كان موجوداً في الحجز، ولكنها لم تحدد مكان احتجازه. وهناك ما يزيد عن ١٠٠ آخرين «اختفوا» ولم يتم الإفصاح بعد عن مصيرهم.

عندما يقع شخص ما في قبضة قوات الأمن ثم «يختفي» دون أن يبين له أثر، بل ويُحاط مصيره عمداً بهالة من السرية والتكتم، فإن ذلك لا يمكن أن يُعدَّ حادثاً عشوائياً. إذ تتطلب مثل هذه الحوادث درجة عالية من التنظيم يشارك فيه مسؤولون عديدون. فيتم أولاً اختيار الضحية وتعيين مكانه، ولابد للقوات الأمن أن تقتاده إلى الحجز، وهناك ينبغي أن يتوفر نظام محكم يضمن إخفاء أي أثر للضحية وللسجلات التي تثبت وجوده. وفضلاً عن ذلك فلابد من وجود نظام آخر يشارك في نسج خيوطه كثيرون من مختلف مستويات الجهاز الوظيفي، ويتكفل هذا النظام بعرقلة وإحباط جهود الأقارب والأصدقاء والمحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان في البحث عن الشخص «المختفي». إن ثمة اشخاصاً «يختفون» في كل منطقة تقريباً من مناطق العالم التي تشهد صراعاً ما. ولا تقتصر المعاناة على الشخص «المختفي» وحده، إذ يعاني أهله ومعارفه بدورهم من ويلات العذاب جزعاً ولهفة عليه، حيث لا يدرون حتى أهو حي يُرزق أم ميت فيُنعى.

وفي الهند تقع حوادث «اختفاء» من حين إلى آخر في عدة ولايات، ولكنها باتت أمراً مألوفاً يقع عن عمد وتدبير في اثنتين منها، وهما ولاية جمو وكشمير وولاية البنجاب.

فمنذ عام ١٩٩٠، تعرض عدة آلاف من الأشخاص في ولاية جمو وكشمير للقبض عليهم واعتقالهم بموجب قوانين الاعتقال الاحتياطي وقوانين «مكافحة الإرهاب». ويتسم «قانون منع الأنشطة الإرهابية والتخريبية» بصيغته المطاطة التي قد تجيز اعتقال أي شخص يعبر بصورة سلمية عن آراء تشكك في مبدأ «السيادة أو وحدة أراضي البلاد». وتشير التقارير الرسمية إلى أن عدد المحتجزين بموجب هذه القوانين في ولاية جمو وكشمير يبلغ زهاء ٥٠٠٠ شخص، بينما تشير تقديرات غير رسمية إلى أن هذا العدد يزيد عن ٢٠ ألف شخص. أما الأشخاص «المختفون» فمن الصعب تقدير عددهم، وإن كان من المعتقد أنهم يُعدّون بالمئات. وفيما يتعلق بولاية البنجاب، أشارت التقديرات الرسمية التي أعلنت في مارس/آذار إلى أن عدد المحتجزين بموجب «قانون منع الأنشطة الإرهابية والتخريبية» يبلغ ١٤٥٠٠ شخص، في حين ترجح التقديرات غير الرسمية أن عدد المعتقلين يقرب من ٢٠ ألف شخص. ومن جهة أخرى «اختفى» عشرات الأشخاص في هذه الولاية منذ عام ١٩٩٠ .

وفي معرض التعليق على مدى العذاب الذي كابدته والدة أحد هؤلاء «المختفين» - وهو جافد أحمد أهار نفار الذي «اختفى» في أغسطس/آب ١٩٩٠ - قال أحد القضاة في عام ١٩٩٠ : «إن المرء يرتعد كلما فكر في وضع الشاكية [والدة الضحية]، إذ تشعر حالياً بأنها عاجزة عن الحصول على أية معلومات، مهما كان شأنها، من السلطات بخصوص مكان وجود ابنها».

وقد تصاعدت حدة انتهاكات حقوق الإنسان في ولاية جمو وكشمير والبنجاب مع تفاقم الصراع المحتدم في هاتين الولايتين بين الحكومة الهندية من جهة ومختلف الجماعات المسلحة المعارضة لها من جهة أخرى. ففي ولاية جمو وكشمير تطالب هذه الجماعات بالانفصال عن الهند، إما لإقامة دولة مستقلة أو للانضمام إلى باكستان. وفي ولاية البنجاب تنادي بعض الجماعات بالحصول على قدر أكبر من الحكم الذاتي، بينما تطالب جماعات أخرى بإقامة دولة مستقلة في البنجاب. وترفض الحكومة الهندية بصلابة جميع هذه المطالب، اعتقاداً منها بأن الاستجابة إليها قد تكون بمثابة بداية لانهيار البلاد وتفككها في نهاية الأمر، حيث إنها ستعطي زخماً لمطالب الانفصال أو تعزيز الحكم الذاتي في شتى أنحاء الهند، ولاسيما في منطقة الشمال الشرقي؛ ومن شأنها كذلك أن تضاعف تعقيد مشاكل أمن الحدود القائمة منذ عهد بعيد بين الهند وباكستان، حيث خاضت الدولتان ثلاث حروب، كانت اثنتان منها بسبب كشمير.

ولا تمثل حالات «الاختفاء» إلا مظهراً واحداً من مظاهر عدة للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في هاتين الولايتين الهنديتين، والتي تبعث على قلق منظمة العفو الدولية. إذ تشمل هذه الانتهاكات العديد من حالات الإعدام خارج نطاق القضاء، وممارسة التعذيب بصورة معتادة، بما في ذلك اغتصاب النساء أثناء وجودهن في حجز الشرطة أو الجيش، ولا سيما ولاية جمو وكشمير، بالإضافة إلى احتجاز آلاف من السجناء السياسيين أشهراً أو سنوات دون تقديمهم إلى المحاكمة، مع حرمانهم من الحد الأدنى من الضمانات القانونية التي تقضي بها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

في هذا المقال نتناول جانباً من جذور المشاكل التي مُنيت بها ولايتا جمو وكشمير والبنجاب، ونعرض للتاريخ السياسي الحديث لهاتين الولايتين، وجماعات المعارضة المسلحة التي ارتكبت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. كما نتناول النمط المطرد من حالات «الاختفاء»، ونسلط الضوء على حالتين تصلحان نموذجاً للمئات من حالات «الاختفاء» التي وقعت خلال الصراع الدائر في هاتين الولايتين.

جمّو وكشمير

ظل الوضع السياسي لكشمير موضع نزاع بين الهند وباكستان منذ أمد بعيد (والجدير بالذكر أن منظمة العفو الدولية تلتزم بالحياد التام، فلا تتخذ أي موقف حيال النزاعات الإقليمية). ويشكل المسلمون غالبية سكان ولاية جمو وكشمير، ولذلك كان من المتوقع، لدى حصول الهند على استقلالها من بريطانيا في عام ١٩٤٧، أن تصبح هذه الولاية جزءاً من باكستان، شأنها في ذلك شأن المناطق الأخرى التي تقطنها أغلبية مسلمة. إلا أن المهراجا الهندوسي الذي كان يحكم كشمير آنذاك وافق على انضمام الولاية للهند، في مواجهة حركة التمرد التي كانت تحظى بمساندة باكستان.

وبعد حرب قصيرة دارت في إبريل/نيسان ١٩٤٨، استطاعت باكستان فرض سيطرتها على المنطقة الجبلية في شمال كشمير، والتي يطلق عليها اسم «آزاد كشمير». بينما ظلت الهند مسيطرة على المنطقة الجنوبية، التي تشكل قوام ولاية جمو وكشمير حالياً. وتضم هذه المنطقة وادي كشمير، حيث يتركز السكان المسلمون، وبلدة جمو في أقصى الجنوب وأغلبية سكانها من الهندوس. وتتولى الأمم المتحدة مراقبة خط وقف إطلاق النار الذي يفصل بين الهند وباكستان، والذي تم تحديده في عام ١٩٤٨ . وقد نص الدستور الهندي الصادر في عام ١٩٥٠ على منح ولاية جمو وكشمير قدراً من الحكم الذاتي يُعدُّ فريداً من نوعه في الهند، ولكنه تقلص إلى حد كبير فيما بعد بموجب التشريعات اللاحقة.

ورغم أن الحكومة الهندية وعدت في بادئ الأمر بإجراء استفتاء لتحديد مستقبل كشمير، إلا أن هذا الاستفتاء لم يجر مطلقاً. وقد ظل تقاعس الحكومة عن الوفاء بهذا الوعد مبعث استياء متعاظم في أوساط أهالي كشمير. وتزايدت حدة السخط بعد تواتر الأنباء التي تفيد بوقوع مخالفات في معظم الانتخابات التي جرت في الولاية، ولا سيما انتخابات عام ١٩٨٧ .

وقد دأبت الهند على اتهام باكستان بتقديم الدعم العسكري والتدريب إلى الجماعات الانفصالية، وبالأخص «حزب المجاهدين» الذي يؤيد انضمام كشمير إلى باكستان، والذي اعترف بأن لديه معسكرات تدريب في باكستان. ولا شك أن المساعدات العسكرية تُنقل عبر الحدود، ولكن مدى ضلوع السلطات الباكستانية في تقديم هذه المساعدات حالياً لايزال موضع جدال. فقد نفت باكستان أنها قدمت معونات عسكرية، إلا أن الرئيس الباكستاني المؤقت وسيم سجّاد أعلن مؤخراً أن بلاده ستواصل دعمها السياسي والمعنوي والدبلوماسي لإهالي كشمير، وأضاف أنه «ينبغي على المقاتلين من أجل الحرية أن يواصلوا جهادهم» (أسوشيتد برس باكستان، ١٩ أغسطس/آب ١٩٩٣).

ولايزال عدد كبير من أهالي كشمير الهندوس يعيشون في وادي كشمير، ولكن آلافاً آخرين - تزعم الحكومة الهندية أن عددهم يقدر بنحو ٢٥٠ ألف - فروا من المنطقة منذ عام ١٩٩٠ هرباً من الصراع، ويقيمون الآن في منطقة جمو وفي مدينة دلهي في مخيمات شديدة الازدحام تفتقر إلى الشروط الصحية الملائمة. ويزعم أهالي كشمير الهندوس أن الأصوليين المسلمين شنوا هجمات عليهم، وقتلوا عدداً منهم، وأن أعمال القتل هذه وغيرها من التهديدات قد أجبرتهم على الرحيل عن المنطقة. ومن جهة أخرى أوردت الصحافة الهندية في ٢ أغسطس/آب ١٩٩٢ بياناً مشتركاً أصدره كل من «حزب المجاهدين» و«الأمراء المجاهدين»، وجماعة «الإخوان المسلمين»، وجماعة «الجهاد» و«حزب الله»، وجميعها جماعات مسلحة موالية لباكستان. وحذر البيان أهالي كشمير الهندوس من العودة إلى وادي كشمير، وأضاف متوعداً إياهم: «وإلا فإنهم سوف يواجهون عواقب وخيمة هنا».

نمط حوادث «الاختفاء»

دأبت قوات الأمن على اعتقال الشبان للاشتباه في تأييدهم للجماعات الانفصالية المسلحة، وفي قيامهم بإيواء أعضاء هذه الجماعات أو إخفاء أسلحتهم وذخيرتهم. كما يتم اعتقال أقارب أولئك المشتبه فيهم. ويمكن القول بأن أي شاب مسلم يعيش في إحدى القرى أو المناطق الريفية أو الحضرية، التي تشتهر بأنها معقل لأنشطة إحدى الجماعات المطالبة بالاستقلال أو الموالية لباكستان، قد يصبح من الناحية الفعلية من المشتبه فيهم، ومن ثم يغدو هدفاً لحملات تفتيش واسعة النطاق، تتسم بالبطش والوحشية في كثير من الأحيان.

وتشمل هذه الحملات الاعتقال التعسفي لعشرات أو مئات من الأشخاص الذين كثيراً ما يتعرضون للتعذيب. وقد فشلت وسائل الإنصاف القانوني في هذا الصدد، نظراً لتدخل المسؤولين في الإجراءات القانونية وإفسادها بهدف تعقب الضحايا. إلا أن بعض التحقيقات القضائية أثبتت مؤخراً مسؤولية الدولة عن حالات «الاختفاء»، رغم دأب قوات الأمن على إنكار معرفتها بمصير الضحايا أو أماكن وجودهم. وقد ألمحت بعض المصادر إلى أن تقاعس الحكومة عن التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان ربما كان سبباً فعلياً في تزايد التأييد للدعوات الانفصالية. ومن شأن هذا الأمر، في المقابل أن يجعل كافة السكان من الناحية الفعلية مشبوهين في أعين قوات الأمن، التي تملك سلطات لا تُنازع في إلقاء القبض على أي شخص بموجب قوانين «مكافحة الإرهاب»؛ وهو ما عبر عنه أحد كبار مسؤولي الشرطة في تصريح أدلى به لوكالة رويتر في إبريل/نيسان حيث قال: إن من الممكن إلقاء القبض على كل من يتفوه بكلمة «استقلال» وهذا يعني الجميع».

حالة عاشق حسين فناي

في مارس/آذار ١٩٩٣ قامت إحدى وحدات الجيش بإلقاء القبض على عاشق حسين غناي، وهو طالب يناهز العشرين من عمره، خلال إحدى حملات التفتيش في قرية دانغيواتشي حيث يقيم. وقد حاول أهله مقابلته في معسكر تشاتوسا التابع للجيش، ولكن لم يُصرَّح لهم بذلك.

ولم يترك والدا هذا الشاب باباً إلا وطرقوه؛ فحاولوا الاتصال بمسؤولي الجيش، وحاكم الولاية، ورئيس وزرائها، ووزير الأمن الداخلي في الحكومة الاتحادية، ولكن جميع هؤلاء المسؤولين رفضوا طلب الوالدين رؤية ابنهما. وفي نهاية المطاف طلب نائب المفتش العام للشرطة في الإقليم من الجيش السماح لوالدي عاشق حسين بمقابلته؛ ولكن هذاالطلب قوبل هو الآخر بالرفض.

وقد أُبلغ الوالدان في مرات عديدة بأن الإفراج عن ابنهما أمر وشيك. كما قيل لهما إنه تم تسليمه إلى سلطات أعلى، ثم هرب؛ ثم عادوا وقالوا لهما إنه لايزال في الحجز. وأخيراً قالوا لهما إنه «فر» من الجيش أثناء «تبادل لإطلاق النار». ولكن لم يتم العثور على عاشق حسين حياً أو ميتاً. وقد وعد حاكم الولاية الجديد كريشنا راو والدي عاشق بإجراء تحقيق شامل في القضية، ولكن على حد علم منظمة العفو الدولية لم يتم إجراء مثل هذا التحقيق، ولم يتم العثور على أي أثر لعاشق حسين. ولايزال الحزن يخيم على حياة الوالدين التعيسين.

ومن جهة أخرى أمر حاكم الولاية بإجراء عدة تحقيقات بخصوص انتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة. وفي إحدى الحالات وُجّهت تهمة القتل العمد إلى مدير قوات أمن الحدود (ولكنه لم يقدم إلى المحاكمة)؛ وفي حالة أخرى ألقي القبض على أربعة جنود هنود بزعم أنهم قاموا باغتصاب امرأة من أهالي كشمير. بيد أن مثل هذه التحقيقات تُجرى عادة بمعرفة مسؤولي الشرطة أو الجيش وليس بمعرفة هيئة مستقلة، ونادراً ما تُجرى محاكمات بهذا الشأن. وقد أمرت الحكومة حتى الآن بإجراء تحقيق قضائي واحد - بخصوص عشرات من أعمال القتل التي زُعم وقوعها خارج نطاق القضاء في بلدة سوبور في يناير/كانون الثاني ١٩٩٣ - ولكن لم يُعرف شيء بعد عن نتائج هذا التحقيق.

وليس لدى منظمة العفو الدولية علم إلا بحالتين فقط صدرت فيهما أحكام بالسجن مدة طويلة على مسؤولين زُعم أنهم كانوا ضالعين في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. والجدير بالذكر أن المادة ٧ من «قانون السلطات الخاصة للقوات المسلحة (في جمو وكشمير)» تمنح القوات المسلحة حصانة فعلية من المقاضاة، كما أن نطاق الفحص الدقيق، الذي تجريه «لجنة حقوق الإنسان» التي شكلتها الحكومة في سبتمبر/أيلول من هذا العام، لا يشمل سلوك هذه القوات.

البنجاب

انقسمت منطقة البنجاب بين الهند وباكستان في عام ١٩٤٧ . وفي الوقت الراهن يمثل السيخ ٦٠ في المائة من مجموع سكان ولاية البنجاب الذي يبلغ ١٢ مليون نسمة، وإن كانت لاتزال هناك صلات عائلية وثيقة تربطهم بالأقلية الهندوس.

وقد اشتدت الحملة الرامية إلى الحصول على قدر أكبر من الحكم الذاتي أو إقامة دولة «خالستان» (أرض الأطهار)، لتكون وطناً مستقلاً للسيخ، بعد أن أدرج زعماء السيخ مطالبهم الدينية والسياسية والاقتصادية فيما عُرف باسم قرار «أناندبور صاحب» في عام ١٩٧٣ . وقد برز الزعيم السيخي المتشدد سانت جارنايل سينغ في الحملة الرامية لإقامة دولة «خالستان»، ولجأ إلى استخدام العنف بينما كان يمارس نشاطه وهو معتصم بالمعبد الذهبي في أمريتسار، والذي يُعدُّ أقدس الأماكن الدينية لدى السيخ. وفي يونيو/حزيران ١٩٨٤ لقي جارنايل سينغ حتفه مع مئات من أتباعه أثناء العملية العسكرية التي جرت آنذاك لإخراجهم من المعبد. وقد اشتدت مطالب السيخ، ولا سيما بعد أن لقي زهاء ٣٠٠٠ من السيخ المقيمين في نيودلهي وحولها مصرعهم في الأيام التي أعقبت اغتيال أنديرا غاندي، رئيسة الوزراء آنذاك، على أيدي أفراد من حرسها الخاص من السيخ في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨٤ . وأُعدم شخصان فيما بعد بتهمة قتل أنديرا غاندي، ولكن رغم مضي قرابة ١٠ أعوام على اغتيالها، لم يقدم إلى ساحة العدالة أي من مرتكبي أعمال القتل ضد السيخ، والذين أفادت الأنباء أن بعضهم من السياسيين ذوي النفوذ في «حزب المؤتمر» الحاكم. (في أغسطس/آب ١٩٩٣ أوصت لجنة رسمية مشكلة من عضوين بتقديم ٢٩٨ من رجال الشرطة إلى المحاكمة).

وقد عارضت الحكومات الهندية المتعاقبة فكرة إقامة دولة مستقلة للسيخ، وأصرت على أن يتم إيجاد حل لمطالب السيخ داخل الإطار الاتحادي للدستور الهندي. وفي فبراير/شباط ١٩٨٢ أجريت الانتخابات في ولاية البنجاب، لتنتهي بذلك فترة خمس سنوات ظلت الولاية خلالها خاضعة للحكم المباشر من العاصمة نيودلهي. وقد قاطع كثير من جماعات السيخ الانفصالية هذه الانتخابات التي فاز فيها «حزب المؤتمر»، حيث عين بيانت سينغ رئيساً للوزراء في الولاية.

حالة هارجيت سينغ

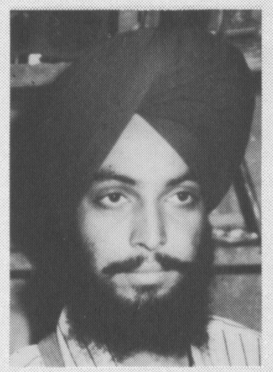

ذكر شهود عيان أنه في صباح يوم ٢٩ إبريل/نيسان ١٩٩٢، قامت مجموعة من ضباط الشرطة بالقبض على هارجيت سينغ، الذي يعمل في هيئة الكهرباء بولاية البنجاب، ويبلغ من العمر ٢٢ عاماً، أثناء وقوفه في محطة للحافلات، دون أن يكون لديهم إذن بالقبض عليه. وقد أنكرت الشرطة القبض على هارجيت سينغ في ٢٩ إبريل/نيسان، ثم ادعت في ١٢ مايو/أيار أنه قد قُبض عليه هو وشخص آخر يُدعى لاكويندر سينغ في ١١ مايو/أيار إثر صدام مسلح مع الشرطة. وأضافت الشرطة قائلة إنها اقتادت الرجلين للكشف عن مخابئ الأسلحة، وأثناء قيامها بالبحث تعرضت لهجوم من جانب متشددين من السيخ، قُتل خلاله هارجيت سينغ ولا كويندر سينغ. وفي ١٣ مايو/أيار ١٩٩٢ سلمت الشرطة لوالدي هارجيت سينغ ما ادعت أنه رماد رفاته.

ورغم ذلك فقد شاهد والد هارجيت سينغ ابنه حياً في حجز الشرطة مرتين منفصلتين بعد أن ادعت الشرطة أنه قُتل، مما حدا بالوالد، ويُدعى كشمير سينغ، إلى اللجوء للمحاكم مناشداً إياها مساعدته في العثور على ابنه. وفي ١٥ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٢ أمرت المحكمة العليا للبنجاب وهاريانا بتكليف ضابط مفوض بالبحث عن هارجيت سينغ في حجز الشرطة، استناداً إلى البلاغات التي أفادت أنه على قيد الحياة ومحتجز في مبنى هيئة المباحث المركزية في مال ماندي. وقد توجه الضابط المفوض بصحبة كشمير سينغ واثنين من القرويين إلى المبنى المذكور الذي كانوا يعتقدون أن هارجيت سينغ محتجز فيه، وهناك رأى كشمير سينغ ابنه من خلال نافذة في الطابق الأول، وكان عارياً ويداه مكبلتان بالأصفاد، ويحاول أن يجذب انتباهه. كما تعرف القرويان على هارجيت سينغ.

ولم تسمح الشرطة للضابط وصحبه بالدخول إلى المبنى إلا بعد مضي ٣٠ دقيقة، وعندئذٍ كانت الغرفة التي سبق أن رأوا فيها هارجيت سينغ خالية؛ لم يكن بداخلها سوى زوج من الأصفاد. وأخبرهم أحد ضباط الشرطة أنه لا يوجد معتقلون في المبنى، ولا توجد سجلات للمعتقلين.

وفي ١٦ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٢ كان المقرر أن تنظر المحكمة العليا في التماس مقدم لاستصدار أمر قضائي بإحضار هارجيت سينغ للمثول أمام المحكمة للنظر في قانونية اعتقاله، إلا أن الشرطة تقاعست عن إحضاره إلى المحكمة، كما أحجمت عن تقديم أية معلومات بخصوص القبض عليه أو مكان وجوده. ومنذ ذلك الحين عُرضت القضية على المحكمة مرات عديدة.

وقد تم رفع دعوى ضد الشرطة لإهانتها المحكمة برفضها السماح للضابط المفوض من قبل المحكمة العليا بدخول مبنى هيئة المباحث المركزية على الفور. ومع ذلك لم يُقدَّم إلى العدالة، على حد علم منظمة العفو الدولية، أي من مسؤولي الشرطة الذين توافرت أدلة واضحة على تورطهم في ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في الولاية.

نمط حوادث «الاختفاء»

كان كثير من الأشخاص الذين «اختفوا» بعد أن ألقت الشرطة القبض عليهم من بين المشتبه في تواطئهم مع أفراد الجماعات الانفصالية المسلحة أو في قيامهم بإيواء هؤلاء الأفراد أو إخفاء أسلحتهم وكثيراً ما يتم القبض على الطلاب أو عمال المصانع أيضاً عقب وقوع هجمات بالقنابل، كما يشمل ضحايا «الاختفاء» شباناً انتهكوا قرارات حظر التجول. وعادة ما يتجاهل كبار مسؤولي الشرطة قرارات المحاكم بإحضار هؤلاء الضحايا للمثول أمامها، وهو الأمر الذي حدا برئيس وزراء البنجاب إلى القول متذمراً «إن إنكار الشرطة يتسم بالعمومية المفرطة ولا يمكن أن يصدق». وتمثل هذه الممارسات جانباً من أساليب التغطية على ما ترتكبه شرطة الولاية من عمليات الإعدام دون محاكمة، والذي يحظى بموافقة الحكومة المركزية. وقد وسعت قوات الشرطة في البنجاب من عملياتها بصورة متزايدة لاختطاف وقتل من تظنهم من المتشددين السيخ خارج البنجاب، حيث كانت تمارس عملها دون علم شرطة الولاية التي تُنفذ فيها مثل هذه العمليات. في مايو/أيار ١٩٩٣ قامت الشرطة بقتل زوجين من السيخ في كلكتا، وصفتهما الشرطة بأنهما «إرهابيان»؛ وفي يوليو/تموز توفي شابان من السيخ أثناء وجودهما في الحجز في البنجاب، بعد أن قبضت عليهما شرطة البنجاب. وقد ادعت الشرطة أنهما «سقطا من القطار» في طريق عودتهما إلى البنجاب. ويلجأ أفراد الشرطة الضالعون في هذه العمليات إلى أساليب سرية لإخفاء هويتهم، مثلما اعتادوا أن يفعلوا في ولاية البنجاب نفسها.

وقد شهدت السنوات القليلة الأخيرة تطوراً جديداً يبعث على القلق البالغ، ويتمثل في اعتقال ثم «اختفاء» بعض المحامين والصحفيين ودعاة حقوق الإنسان، ممن شاركوا في حملات لصالح ضحايا حقوق الإنسان جرى كثير منها وسط ظروف بالغة الشدة. ففي ٢٥ سبتمبر/أيلول ١٩٩٢ ألقت الشرطة القبض على محام يُدعى جاغويندر سينغ، ويبلغ من العمر ٢٤ عاماً، حيث اقتادوه من منزله بمدينة كابور تالا؛ ولم يره أحد منذ ذلك الحين. وقد قام المحامون في البنجاب بسلسلة من الاحتجاجات، وأكد المسؤولون في الولاية أنه سيتم الكشف عن مكان وجود جاغويندر سينغ؛ وتخشى منظمة العفو الدولية أن يكون قد «اختفى».

جماعات المعارضة المسلحة

قوات الجيش الهندي تحيط بجماعة من أهالي كشمير الذين تم اقتيادهم إلى مقر الجيش الهندي في سرينغار. وقد أفاد الجيش أنه اعتقل ما يزيد عن ١٠٠ شاب ممن جندتهم جماعة «الجهاد» الكشميرية المتشددة خلال الفترة من ٤ إلى ٧ أغسطس/آب ١٩٩٣ © بوبرفوتو/وبتر

ولاية جمّو وكشمير

منذ أواخر عام ١٩٨٩ أخذت الحملة الرامية إلى الانفصال تزداد عنفاً في جمو وكشمير. وتقدر مصادر غير رسمية عدد القتلى من الجانبين بما لا يقل عن ١٣٠٠٠، بينما أفادت الحكومة أن أكثر من ٧٠٠٠ شخص قُتلوا خلال الفترة من يناير/كانون الثاني ١٩٩٠ إلى أغسطس/آب ١٩٩٣، من بينهم ٦٠٠ من أفراد قوات الأمن قُتلوا على أيدي الجماعات المتشددة. وثمة أنباء تفيد بأنه منذ عام ١٩٩٢ انضمت أعداد صغيرة من المقاتلين الأفغان والعرب الذين خاضوا الحرب الأفغانية إلى صفوف المحاربين المعارضين للحكومة الهندية.

وقد ارتكبت جماعات المتشددين المسلحة انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان، حيث قامت بخطف بعض المسؤولين والمدنيين وتعذيبهم وقتلهم؛ وكثيراً ما استهدفت هجمات هذه الجماعات سياسيين وشخصيات معروفة. ومنذ سبتمبر/أيلول ١٩٩٣ ظلت جماعات انفصالية مسلحة في الولاية تهدد بقتل أربعة رهائن.

ومن الحوادث التي تثير القلق على وجه الخصوص الحادثة التي جرت مؤخراً في ١٤ أغسطس/آب ١٩٩٣ وقتل خلالها ١٥ من المسافرين الهندوس، حيث قام مسلحون مجهولون باقتيادهم من حافلة كانت في طريقها إلى جمو ثم أردوهم بالرصاص. والجدير بالذكر أنه لم ترد من قبل أنباء من ولاية جمو وكشمير عن مثل هذا النوع من أعمال القتل الطائفي المستهدفة للمسافرين المدنيين، والتي تعد أمراً واسع الشيوع في ولاية البنجاب.

ولاية البنجاب

ترجع أصول كثير من الجماعات الانفصالية المسلحة في البنجاب إلى سانت بيندرانوالي، وهو كاهن سيخي اشتهر في منتصف السبعينيات. ومنذ وفاته (انظر ما سبق) ازداد عدد الجماعات المسلحة، التي تنقسم إلى سبع جماعات رئيسية على الأقل، ومن بينها جماعة «بير خالسا» وجماعة «قوات تحرير خالستان». ويتسم العنف الذي تمارسه الجماعات الانفصالية المسلحة في ولاية البنجاب، في سياق حملتها الرامية لإقامة دولة منفصلة للسيخ، بالوحشية فضلاً عن اتساع نطاقه. وكثيراً ما كان الهندوس هدفاً لأعمال العنف هذه. كما قُتل مئات من أفراد الشرطة والمسؤولين والسياسيين وأفراد جماعات السيخ المتنافسة، بالإضافة إلى عديد من المدنيين الهندوس والسيخ. وكان من بين الضحايا صحفيون ومحررون قُتلوا بسبب ما كتبوه أو بسبب رفضهم الكتابة بالطريقة أو بالأسلوب الذي تريده جماعات السيخ السياسية المسلحة. كما قُتل عدد من رجال القضاء. وقد استمر هذا النمط رغم انخفاض حدة العنف بشكل ملحوظ في بداية عام ١٩٩٣ - بعد أن تمكنت الشرطة من أسر أو قتل كثير من قادة الجماعات الانفصالية المسلحة.

ومن الشائع استهداف الحافلات التي تقل مدنيين؛ ففي سبتمبر/أيلول ١٩٩٢ انفجرت قنبلة في حافلة بالقرب من بلدة باثانكوت مما أسفر عن مقتل أربعة أشخاص؛ ويُعتقد أن الانفصاليين السيخ هم الذين وضعوها. وفي ١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٢ قام أشخاص، زُعم أنهم ينتمون إلى «قوات تحرير خالستان»، باختطاف حافلة في طريقها من بلدة جاغرون إلى بلدة لودياناً؛ وأخرجوا ١٦ هندوسياً، من بين ٥٦ شخصاً كانوا يستقلون الحافلة، ثم أردوهم بالرصاص.

وقد واصلت جماعات السيخ المسلحة أعمال التهديد والقتل ضد الأشخاص الذين أحجموا عن تنفيذ الأوامر التي أصدرتها هذه الجماعات في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٠، والتي تقضي بأن يكون التدريس باللغة البنجابية في الجامعات أمراً إجبارياً. ففي إبريل/نيسان ١٩٩٢ كانت جامعة البنجاب في شانديغار هدفاً لمثل هذا الاعتداء، حيث اغتيل اثنان من أساتذتها الهندوس وهما في منزليهما، وهما الدكتور بارات بوشان أغاروال (أستاذ الهندسة الكيمائية) والبرفيسور ك. ل. شارما (أستاذ علم الاجتماع). وقد أعلنت جماعة «بير خالسا» مسؤوليتها عن قتلها، وهددت بأنه ما لم يتم اتباع سياسة مغايرة تكفل أن يكون معظم محاضري وطلاب الجامعة من السيخ، فسوف يُقتل مزيد من أساتذة الجامعات الهندوس.

موقف منظمة العفو من جماعات المعارضة المسلحة

تشجب منظمة العفو الدولية بدون تحفظ أو مواربة ما ترتكبه جماعات المعارضة المسلحة من أعمال القتل المتعمد والتعسفي واحتجاز الرهائن في أي مكان في العالم، بما في ذلك ولايتي جمو وكشمير والبنجاب. فمثل هذه الأفعال محرمة بموجب المعايير الإنسانية الدولية، التي يجب أن تلتزم بها الحكومات وجماعات المعارضة على حد سواء.

ولكن مهما كان الطابع الاستفزازي للانتهاكات التي ترتكبها الجماعات الانفصالية المسلحة، فإنها لا تبرر على الإطلاق لجوء قوات الأمن وموظفي الحكومة لتدبير حوادث «الاختفاء» أو عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء أو ممارسة التعذيب. إذ أن حكومات العالم قاطبة ملزمة، من الناحية القانونية والأخلاقية، بالتمسك بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان وإعلاء شأنها داخل بلدانها.

انضموا إلى حملتنا

ضحايا وراء ستار الكذب

إن هارجيت سينغ (انظر الصفحة السابقة) هو احد «الضحايا» الذين ترد حالاتهم ضمن حملة منظمة العفو الدولية لمناهضة ظاهرة «الاختفاء» والقتل لأسباب سياسية، وهي الحملة الدولية الرئيسية للمنظمة خلال عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤ . ونامل ان تنجح هذه الحملة في حمل حكومات العام على اتخاذ التدابير الكفيلة بمنع وقوع مثل هذه الانتهاكات المروعة لحقوق الإنسان في المستقبل. فضموا صوتكم إلى صوتنا، وشاركوا في حملتنا. يمكنكم ان تكتبوا إلى رئيس وزراء الهند، وان تبلغوه بانكم قراتم عن «اختفاء» كل من هارجيت سينغ وعاشق حسين غناي، وان تحثوه على إجراء تحقيق شامل ونزيه بخصوص هاتين الحالتين وغيرهما من حالات «الاختفاء»، وعلى تقديم المسؤولين عنها إلى ساحة العدالة. ارسلوا خطاباتكم إلى:

P.V. Narasimha Rao/Prime Minister of India/Office of the Prime Minister/ South Block/Gate No. 6/New Delhi110001/India.

ليبيريا

الجيش الليبيري يرتكب مذبحة بشرية

انتهى تحقيق أجرته الأمم المتحدة إلى أن القوات المسلحة الليبيرية كانت مسؤولة عن عملية القتل الوحشي لقرابة ٦٠٠ شخص - معظمهم من النساء والأطفال والكهول - في مخيم للنازحين في هاربل خلال يونيو/حزيران ١٩٩٣، وتأتي هذه المذبحة في إطار الصراع المرير الدائر بين القوات المسلحة الليبيرية و«الجبهة الوطنية الليبيرية»، والذي اتسم منذ نشوبه في ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٩ بوقوع فظائع مروعة ارتكبها الطرفان ضد مدنيين عزل.

وفور وقوع المذبحة، ادعت حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة، والقوات المسلحة الليبيرية، وقوات حفظ السلام التابعة لمجموعة دول غرب إفريقيا، أن «الجبهة الوطنية الليبيرية» هي المسؤولة عن المذبحة، إلا أن الجبهة أنكرت ذلك. وقد دعا مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى إجراء تحقيق بخصوص أعمال القتل، وفي أغسطس/آب، قامت لجنة تحقيق بزيارة ليبيريا، وفرغت من تحقيقاتها في سبتمبر/أيلول، حيث خلصت إلى أن القوات المسلحة الليبيرية، وليس «الجبهة الوطنية الليبيرية»، هي التي خططت ونفذت أعمال القتل. وطالبت اللجنة بإجراء تحقيق جنائي ومحاكمة المسؤولين عن هذه الجرائم. وفي وقت لاحق تم اعتقال جنود القوات المسلحة الليبيرية الذين وردت أسماؤهم في تقرير لجنة التحقيق، إلا أن الحكومة المؤقتة طلبت من لجنة التحقيق تقديم مزيد من الأدلة قبل المضي في توجيه أية تهم إلى الجنود المعتقلين.

وفي يوليو/تموز تم في مدينة كوتونو بجمهورية بنين توقيع اتفاق سلام يقضي بوقف إطلاق النار في ليبيريا، وإقامة حكومة انتقالية لحين إجراء الانتخابات في فبراير/شباط ١٩٩٤. بيد أن الاتفاق لم يشر إلى موضوع حقوق الإنسان، بل تضمن، على وجه الخصوص، عفواً عاماً عن جميع المقاتلين في الصراع. هذا، وتطالب منظمة العفو الدولية بأن تُدرج في سياق عملية السلام إجراءات فعالة لحماية حقوق الإنسان، وبأن يقدم إلى ساحة العدالة جميع من انتهكوا حقوق الإنسان أثناء الصراع. □

تركيا

مقتل ثمانية أشخاص في أحداث عنف انتقامية

لقيت عائلة مكونة من ثمانية أفراد، بينهم ستة أطفال، مصرعها في ٨ أكتوبر/تشرين الأول، عندما أُضرمت النار في المنزل الذي تسكنه، وذلك في إطار الهجمات الانتقامية التي شنتها قوات الأمن التركية ضد المدنيين ببلدة ألتينوفا في مقاطعة موش بجنوب تركيا.

وكانت الاضطرابات قد اندلعت في أعقاب مصرع ضابط وإصابة آخر أثناء تبادل إطلاق النار مع شخص جريح من مقاتلي «حزب العمال الكردستاني» كان محتمياً في البلدة. وذكر أحد شهود العيان أن أفراد قوات الأمن عرضوا جثة المقاتل في أرجاء البلدة، وكانوا يشيرون إليها قائلين: «ابن العاهرة هذا قتل ضابطنا، وسوف نحرق قريتكم عن آخرها».

وفي نفس الليلة عاد عدد كبير من الجنود في سياراتهم، وقاموا بحرق ٣٠ منزلاً، وكانوا يختارون بشكل خاص بيوت العائلات التي يُشتبه في أن أبناءها أو بناتها قد غادروا البلدة للانضمام إلى «حزب العمال الكردستاني». وامتدت أعمال القتل والتخريب إلى الماشية الموجودة بالبلدة، حيث كان يتم حرقها جنباً إلى جنب مع المؤن الغذائية والأعلاف؛ كما أُلقيت مواد سريعة الاشتعال في منزل ناصر أوغوت، الذي لقي حتفه وسط النيران هو وزوجته وأطفاله الستة. وقد ذكرت إحدى الجارات أنها حاولت نجدة هذه العائلة، ولكنها رُدَّت على أعقابها عندما أطلقت قوات الدرك النار صوبها.

عائشة أوتوش التي أصيبت بجراح بالغة من جراء هجوم انتقامي آخر شنته قوات الأمن التركية على إحدى ضواحي شرناك في سبتمبر/أيلول ١٩٩٢

والجدير بالذكر أنه سبق وقوع حوادث مماثلة، ولاسيما في بلدة شرناك في سبتمبر/أيلول ١٩٩٢، إلا أنها أخذت تتكرر بصورة متزايدة في الآونة الأخيرة. فعلى مدى شهرين، من منتصف أغسطس/آب إلى منتصف أكتوبر/تشرين الأول، لقي ثمانية أشخاص مصرعهم وجُرح ١٦ آخرون في تسع حوادث أخرى، قامت خلالها قوات الأمن بإطلاق النار على مناطق مدنية انتقاماً لهجمات شنها «حزب العمال الكردستاني». □

مصر

المحاكمات الجماعية «امتهان للعدالة»

دعت منظمة العفو الدولية السلطات المصرية إلى إيقاف المحاكمات الجماعية لمئات المدنيين الذين تُنظر قضاياهم في الوقت الراهن أمام محاكم عسكرية، حيث تتسم هذه المحاكمات بالجور الفادح، كما أن كثيرين ممن تجري محاكمتهم قد تعرضوا للتعذيب لانتزاع اعترافات منهم. وتطالب المنظمة السلطات المصرية بتخفيف جميع أحكام الإعدام التي لم تُنفَّذ بعد، وإحالة القضايا إلى محاكم مدنية، والتحقيق في كافة بلاغات التعذيب.

ويذكر أن هذه المحاكمات الجماعية، التي حضر بعض جلساتها مراقبون من منظمة العفو الدولية، تمثل امتهاناً للعدالة في هذا البلد الذي يُشاد بقضائه المدني. إذ لم يُتح لمحامي المتهمين الوقت الكافي لإعداد دفاعهم، كما لا يجوز للمدعي عليهم الطعن في الأحكام الصادرة ضدهم أمام محكمة أعلى. وخلال الفترة من ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٢ إلى منتصف أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٣، أصدرت المحاكم العسكرية ما لا يقل عن ٣١ حكماً بالإعدام، نُفِّذ منها ١٤.

وأفادت الأنباء الواردة أن المدعى عليهم - الذين وُجِّهت إليهم تهم تتعلق بمنظمات إسلامية محظورة - قد تعرضوا للتعذيب بشكل منهجي على أيدي ضباط أمن الدولة.

ومنظمة العفو الدولية تدرك أن أعمال العنف ذات الدوافع السياسية قد تصاعدت مؤخراً في مصر، وقد أدانت المنظمة علناً وبقوة جميع أعمال القتل المتعمد والتعسفي التي ارتكبتها جماعات المعارضة المسلحة في مصر. ولكن رغم أن من حق الحكومة، بل ومن واجبها، أن تقدم إلى ساحة العدالة المسؤولين عن اقتراف تلك الجرائم، فإن ذلك لا يبرر بأي حال من الأحوال لجوء السلطات إلى ممارسة التعذيب أو إجراء محاكمات جائرة. □

• **مصر: المحاكمات العسكرية للمدنيين: سجل حافل بانتهاكات حقوق الإنسان (رقم الوثيقة: MDE 12/16/93)**

رومانيا

السلطات تتقاعس عن حماية إحدى الطوائف

لقي ثلاثة من أفراد طائفة «روما» مصرعهم، وأجبر أكثر من ١٧٠ آخرين على مغادرة منازلهم والفرار من قرية هداريني بمنطقة ترنسلفانيا، بعد أن أمضوا ليلة عصيبة تعرضوا خلالها لأحداث عنف عنصري. وقد تقاعست السلطات عن ضمان سلامة هذه الطائفة أو حماية ممتلكاتهم.

وقد تفجرت أحداث العنف في أعقاب معركة نشبت يوم ٢٠ سبتمبر/أيلول في الشارع الرئيسي بالقرية، بين سبعة أو ثمانية من الرومانيين وشقيقين من طائفة «روما»، هما لوشيان ريبا لكاتوش، وعمره ٢٠ عاماً، وباردليان لكاتوش، وعمره ٢٢ عاماً؛ وزُعم أن باردليان لكاتوش أُصيب إثر تعرضه للضرب بمذراة، وفي أعقاب ذلك طُعن أحد الرومانيين، ويدعى غيتان كراشيون، فسقط صريعاً.

ولم يلبث أن تجمع عدد يتراوح ما بين ٤٠٠ و٥٠٠ من الرومانيين والمواطنين من ذوي الأصل المجري من سكان قرية هداريني والقرى المجاورة، حيث احتشدوا أمام المنزل الذي كان الشقيقان قد لاذا به، ثم أضرموا فيه النار. وقام اثنان من ضباط الشرطة بالقبض على الشقيقين وتكبيل أياديهما بالأغلال عندما حاولا الفرار من المنزل المحترق؛ وما هو إلا أن أمسك القرويون بالشقيقين وانهالوا عليهما ضرباً وركلاً حتى فارقا الحياة. كما لقي شخص آخر من طائفة «روما» مصرعه إذ كان داخل المنزل عندما أُشعلت فيه النيران.

وحضر قرابة ٤٥ من ضباط الشرطة القرية فور نشوب أحداث العنف العنصري. واضطر أفراد طائفة «روما» بالقرية إلى مغادرة منازلهم، عندما أشعل القرويون المحتشدون النار في ١٢ منزلاً آخر، كما قاموا بتخريب أربعة منازل أخرى بحيث لم يعد من الممكن إصلاحها.

وأفادت الأنباء أن بعض أفراد طائفة «روما»، الذين حاولوا العودة للقرية، تعرضوا لمعاملة سيئة ولمضايقات من جانب ضباط الشرطة.

وتشعر منظمة العفو الدولية بالقلق على وجه الخصوص لأن الموظفين المكلفين بتنفيذ القانون تقاعسوا عن توفير الحماية للمدنيين المعرضين للخطر؛ وقد كتبت المنظمة إلى الرئيس الروماني أيون إليسكو، مطالبة بإجراء تحقيق شامل ونزيه بخصوص تلك الأحداث. □

أفغانستان

طالبو اللجوء السياسي يضربون عن الطعام تعبيراً عن احتجاجهم

يواجه مئات من طالبي اللجوء السياسي خطر إعادتهم قسراً إلى أفغانستان، حيث يحتمل أن يكونوا عرضة لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، فالظاهر أن بعض الحكومات في أوروبا وأمريكا الشمالية وغيرها لا تلقي بالاً للوضع المروع لحقوق الإنسان الذي لايزال سائداً في أفغانستان.

فقد قامت الشرطة الدانمركية مؤخراً بتسليم أحد الأفغان من طالبي اللجوء السياسي إلى القوات الحكومية في كابول، ولم يُعرف عنه أي شيء منذ ذلك الحين. ويشعر العديد من الأفغان الآخرين في الدانمرك بالخوف من ملاقاة نفس المصير، مما دفعهم إلى تنظيم إضراب عن الطعام في سبتمبر/أيلول، كما قاموا بتخييط شفاههم. ويعتقد أن سلطات الهجرة في بعض البلدان الأخرى، مثل كندا، تقوم في الوقت الحالي بدراسة اقتراح بإرسال طالبي اللجوء السياسي من الأفغان إلى مخيمات للاجئين في باكستان، حيث يُحتمل أن يتعرض بعضهم لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، نظراً لانتماءاتهم السياسية في الماضي أو نشأتهم التعليمية أو أصولهم العرقية.

ويبدو أن كثيراً من الحكومات ترى أن ثمة تحسناً قد طرأ على وضع حقوق الإنسان في أفغانستان منذ تغيير نظام الحكم هناك. أما في واقع الأمر، فإن هناك جماعات جديدة أصبحت هدفاً للاعتقال التعسفي، وللاغتصاب وغيره من ضروب التعذيب في الحجز، بل وللقتل.

فخلال العام المنصرم فر أو قُتل ما يزيد عن نصف سكان العاصمة كابول، الذين يبلغ عددهم مليونين. وكان من بين الفارين أو القتلى أشخاص كانت تربطهم بالحكومة السابقة صلات وثيقة، ونساء أفغانيات متعلمات في شتى التخصصات المهنية ممن أجبرن على ترك وظائفهن، وأكاديميون ومهنيون معارضون، للنظام السياسي الجديد، وأشخاص ينتمون إلى أقليات عرقية أو دينية معينة، بالإضافة إلى مدنيين عاديين غير مسلحين اضطروا للفرار إثر عمليات التفجير العشوائي لمنازلهم وأحيائهم.

إيران

زيادة كبيرة في ضحايا القتل من المعارضين

لاتزال إيران تشهد انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، وثمة قلق متعاظم من التزايد الكبير في عدد الشخصيات الإيرانية المعارضة التي اغتيلت خارج البلاد.

وقد أصدرت منظمة العفو الدولية تقريراً جديداً سلطت فيه الأضواء على ضحايا السجن لفترات طويلة، والمحاكمات الجائرة، والتعذيب، والإعدام، والذين ينتمي كثيرون منهم إلى أقليات دينية وعرقية. فقد تعرضت بعض النساء للجلد بسبب مخالفتهن للأحكام الإسلامية الخاصة بزي المرأة، وتعرض بعض السجناء للتعذيب، كما أعدم عدد من المعارضين السياسيين.

وفي أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٣، حكم على رسام كاريكاتوري، يُدعى مانو شهر كريم زادة، بالسجن لمدة ١٠ سنوات، بسبب رسم كاريكاتوري نشره في مجلة «فاراد» في عام ١٩٩٢ . وبذلك أصبح هذا الرسام في عداد سجناء الرأي في إيران، الذين تطالب منظمة العفو الدولية بإطلاق سراحهم جميعاً.

ولايزال نشطاء المعارضة، من مختلف الجماعات السياسية، يتعرضون للاغتيال خارج إيران. ففي سبتمبر/أيلول ١٩٩٢، قُتل صادق شرفكاندي، الأمين العام «لحزب إيران الديمقراطي الكردستاني»، هو وثلاثة آخرون برصاص مسلحين مقنعين في برلين. وقد ذكرت سلطات الادعاء في ألمانيا أن زعيم الجماعة التي قامت بهذا الهجوم هو أحد عملاء الاستخبارات الإيرانية، وأنه تلقى أوامر من رؤسائه في إيران بتنفيذ أعمال القتل هذه.

وقد وقعت حادثة أخرى مماثلة في يونيو/حزيران ١٩٩٢، حيث اختُطف على أكبر قرباني، عضو «منظمة مجاهدي خلق إيران»، وهي جماعة أخرى معارضة، أثناء وجوده في إسطنبول بتركيا، وبعد ثمانية أشهر عثر على جثته ممثلاً بها. وقد اتهم وزير الداخلية التركي «جماعة إسلامية أصولية لها صلة بإيران» بقتل قرباني واثنين آخرين من الكتاب الأتراك.

كما استمر وقوع اغتيالات من هذا النوع خلال العام الجاري. ورغم أن السلطات الإيرانية دأبت على إنكار ضلوعها في مثل هذه الأعمال، فإن نمط الهجمات على نشطاء المعارضة يرجح أن بعضها - على الأقل - كان بمثابة عمليات إعدام خارج نطاق القضاء نفذها عملاء الحكومة الإيرانية.

• **إيران ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان (رقم الوثيقة: MDE 13/10/93)**

النشرة الإخبارية لمنظمة العفو الدولية تصدر شهرياً في أربع لغات لتحمل إليكم الأنباء حول بواعث قلق منظمة العفو الدولية وحملاتها في شتى أنحاء العالم، إلى جانب التقارير التي تتسم بالدقة والاستقصاء. ويمكن الحصول على النشرة الإخبارية من منظمة العفو الدولية (انظر العنوان أدناه).

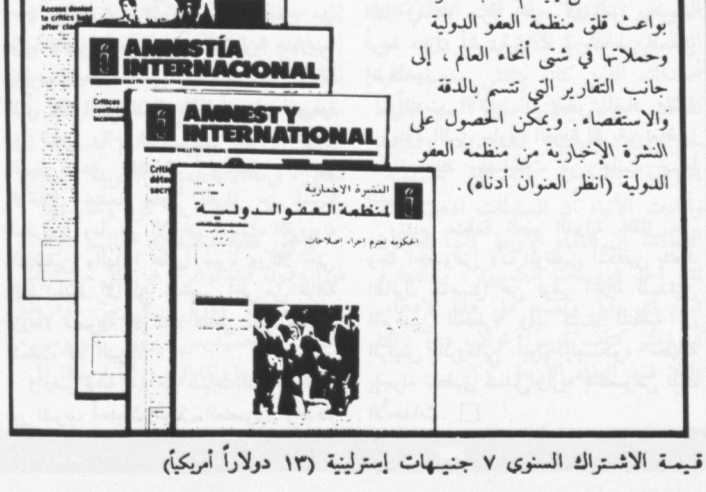

قيمة الاشتراك السنوي ٧ جنيهات إسترلينية (١٣ دولاراً أمريكياً)

مناشدات عاجلة

إفراج

مصر

في ٦ أكتوبر/تشرين الأول، أُطلق سراح الفريق المتقاعد سعد الدين الشاذلي، وهو سفير سابق ورئيس أركان القوات المسلحة المصرية سابقاً (وعرضت حالته ضمن حالات المناشدة العاجلة في أكتوبر/تشرين الأول)، وذلك بموجب عفو رئاسي، بعد أن أمضى نصف العقوبة المفروضة عليه بالسجن ثلاث سنوات بتهمة إفشاء أسرار عسكرية.

آذربيجان

في ٢٧ سبتمبر/أيلول، أُطلق سراح أوليانا بارسغيان، وهي من أصل أرميني وتبلغ من العمر ١٠ سنوات، وكانت قد احتُجزت رهينة مع شقيقتها في إقليم ناغورنو كراباخ خلال العام الماضي، وعُرضت حالتها في عدد أغسطس/آب من **النشرة الإخبارية**. ولم تتوافر أية تفاصيل أخرى عن حالتها أو ملابسات الإفراج عنها. ويُذكر أن شقيقتها ليانا، البالغة من العمر ٩ سنوات، قد أُطلق سراحها في يوليو/تموز.

عفو

غواتيمالا

أصدر الرئيس الغواتيمالي راميرو دي ليون كارسو قراراً بتخفيف حكم الإعدام الصادر ضد الجندي نيكولاس غونيريز كروز إلى السجن ٣٠ عاماً، وهو الحد الأقصى لعقوبة السجن في غواتيمالا. وكان هذا الجندي قد اتهم بقتل أربعة من السكان الأصليين. والجدير بالذكر أنه لم يُنفَّذ أي حكم بالإعدام في غواتيمالا قط منذ ١٠ سنوات.

البرازيل

أصدرت إحدى محاكم ساو باولو في ٢٨ سبتمبر/أيلول حكماً بسجن شرطي لمدة ٥١٦ عاماً، فيما يعد رقماً قياسياً بالنسبة لأحكام السجن، وذلك بتهمة إصدار أوامر بإيداع ٥١ سجيناً في زنزانة تأديب صغيرة ليس بها منفذ هواء، مما أدى إلى وفاة ١٨ منهم. وقد وقعت هذه الحادثة في فبراير/شباط ١٩٨٩ . وسوف يقضي هذا الشرطي في السجن مدة ٣٠ عاماً، وهو الحد الأقصى لعقوبة السجن في البرازيل. وهذه هي المرة الأولى، على حد علم منظمة العفو الدولية، التي يُدان فيها أحد أفراد الشرطة في ساو باولو في قضية تتعلق بالوفيات في الحجز. ومن جهة أخرى، يمثل اثنان آخران من أفراد الشرطة المدنية للمحاكمة، حيث نُسبت إليهما تهم تتصل بهذه الوفيات. بينما تعرضت قضية أخرى، اتهم فيها ١٨ من أفراد الشرطة العسكرية بالضلوع في حوادث الوفيات، للمماطلة والتعطيل في دهاليز المحاكم العسكرية.